



الجمهورية العربية السورية

المرسوم التشريعي رقم (٤٠)

رئيس الجمهورية
بناءً على أحكام الدستور

يرمم ما يلي:

المادة ١- كل من خطف شخصاً حراماً إياه من حرّيته بقصد تحقيق مآرب سياسي، أو مادي، أو بقصد الثأر، أو الانتقام، أو لأسباب طائفية، أو بقصد طلب الفدية، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة.

المادة ٢- وتكون العقوبة الإعدام إذا:
أ- نجم عن جريمة الخطف وفاة أحد الأشخاص.
ب- حدثت عاهة دائمة بالمجني عليه.
ج- قام الفاعل بالاعتداء جنسياً على المجني عليه.

المادة ٣- تنزل العقوبة المشار إليها في المادة (١) من هذا المرسوم التشريعي بكل شخص يبتز المجني عليه عليه بأي شكل كان، أو زوجه، أو أحد أصوله، أو فروعه، بشكل مباشر أو غير مباشر.

المادة ٤- يستفيد من العذر المحل كل من لديه مخطوف فيأمر إلى تحريره بشكل آمن، أو قام بتسليمه إلى أي جهة مختصة، خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي.

المادة ٥- ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية.

دمشق في ٢٠/٥/١٤٣٤ هـ - ١٤/٤/٢٠١٣ م

رئيس الجمهورية
بشار الأسد

الجمهورية العربية السورية

رئاسة مجلس الوزراء

الجهاز المركزي للرقابة المالية

الرقم: ٩/١٥٤-٢٠١٣

التاريخ: ٢٠١٣/٥/٩

تعميم

نُشِرَ أعلاه المرسوم التشريعي رقم ٢٠/٢٠١٣ تاريخ ٢٠/٤/٢٠١٣ م

للاطلاع والتقييد

رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية

الدكتور محمد العموري